



قانون الماليّة وميزانيّة الدولة لسنة 2018، محور أشغال مجلس نواب الشعب

الممتدة بين 05 و 10 ديسمبر 2017 لمناقشة مشروع قانون الماليّة والمصادقة عليه. فيما يلي رابط رزنامة الجلسات العامة المخصصة للنظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2018: <http://bit.ly/2AODpgR>

الدولة لسنة 2018 والمصادقة عليهم صلب الجلسة العامة، حيث تمت برمجة جلسات تمتد من 21 نوفمبر إلى غاية 10 ديسمبر دون انقطاع بما فيها أيام السبت. وقد وزعت مناقشة أبواب الميزانية بين أيام 21 نوفمبر و 04 ديسمبر 2017، في حين خصّصت الأيام

تركز اهتمام مجلس نواب الشعب بمختلف هياكله المعنية، منذ أواخر أكتوبر إلى حد هذا التاريخ على دراسة مشروع قانون الماليّة ومشروع ميزانية الدولة لسنة 2018. ولئن تتعهد لجنة الماليّة والتخطيط والتنمية أصالةً بمشروعي القانونين وتُطالب بإعداد تقريرها بشأنهما لإحالتها على الجلسة العامة، فإن بقية اللجان التشريعية مطالبة بدورها بدراسة أبواب الميزانية التي توزّع عليها وفق مجال اختصاصها لتقديم حولها رأياً استشارياً. وإلى جانب أشغال اللجان، سيتواصل عمل المجلس وفق هذا النسق الماراطوني في إطار مناقشة مشروع قانون الماليّة وأبواب ميزانية



مجلس نواب الشعب في أرقام

جلسة عمل عقدتها لجان المجلس خلال النصف الأوّل من شهر نوفمبر.

36

من المنظمات والجمعيات المهنية تم الاستماع إليها في إطار دراسة مشروع قانون الماليّة لسنة 2018.

08

من أعضاء الحكومة تمّ الاستماع إليهم في إطار دراسة مشروع ميزانية الدولة.

13



مجلس نواب الشعب



نشاط مكتب المجلس

عقد مكتب مجلس نواب الشعب ثلاثة اجتماعات خلال النصف الأول من شهر نوفمبر الجاري وذلك أيام 03 و 09 و 14. وتمثلت أهم القرارات فيما يلي:

- عقد جلسة عامة يوم 11 نوفمبر 2017 تخصص لتوجيه أسئلة شفاهية للحكومة
- توجيه أربعة أسئلة كتابية صادرة عن عدد من النواب إلى أعضاء الحكومة المعنيين.
- مطالبة مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات مع الحكومة ورئاسة الجمهورية بإعداد مشروع رزنامة لجلسات الحوار مع الحكومة خلال الفترة المقبلة.
- المصادقة على مشروع رزنامة الجلسات العامة المخصصة للنظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2018.

نشاط اللجان

مشروع قانون المالية لسنة 2018

التصدير خاصة للأسواق الأفريقية وبضرورة الغاء الأداءات على خطايا التأخير. كما اعتبروا أن مساهمة الدولة في صندوق الجوائح الطبيعية هي مساهمة متواضعة جداً مقارنة بمساهمة الفلاحين.

- أكد ممثلو الجامعة التونسية للنزل حاجتهم الماسة لرفع الضغوطات الجبائية المفروضة عليهم، مشيرين إلى الأداءات الجديدة التي نصّ عليها مشروع قانون المالية لسنة 2018 والتي ستعمّق الصعوبات التي تعترض أصحاب النزل.
- أبرز ممثلو الجامعة التونسية للمطاعم السياحية المصاعب التي يمرّ بها اصحاب هذه المطاعم مؤكدين سعيهم لتجاوزها وداعين إلى دعم المطاعم السياحية ومنحها امتيازات خاصة.
- قدّم ممثلو جمعية وسطاء البورصة بعض المقترحات لتدعيم دور البورصة ومساهمتها في الدفع الاقتصادي على غرار تطوير السوق البديلة وإعادة هيكلتها وتمكين المؤسسات ذات سيولة الدائمة من فتح حساب ادخار في الأسهم للأشخاص الطبيعيين لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية أيام 08 و 13 و 14 نوفمبر 2017 سلسلة من الاستتماعات إلى ممثلي المنظمات والجمعيات المهنية بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2018:

- اعتبر ممثلو الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ان مشروع قانون المالية لسنة 2018 يعتمد على حلول ترقيعية ووقتيّة في ظلّ غياب رؤية واضحة لترشيد المصاريف وحسن التصرف فيها، مؤكدين أهمية التعويل على الاستثمار والتصدير للخروج من الأزمة الاقتصادية.
- شدد ممثلو هيئة الخبراء المحاسبين على ضرورة تكريس مبدأ الاستقرار الضريبي والإسراع في تعصير الإدارة ورقمتها إلى جانب ترشيد الانفاق العمومي.
- أكد ممثلو الاتحاد العام التونسي للشغل ضرورة اصلاح الوظيفة العمومية والصناديق الاجتماعية وتشجيع الاستثمارات وبعث مشاريع جهوية بالإضافة إلى اصلاح منظومة الدعم.
- طالب ممثلو الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري بدعم



مجلس نواب الشعب

تزامناً مع سلسلة الاستماع التي تم تنظيمها، شرعت اللجنة يوم 10 نوفمبر 2017 في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2018 بحضور ممثلي وزارة المالية. وأكد أعضاء اللجنة نيّتهم العمل على تعديل الصيغة الحالية للمشروع لتحسينها بما يتماشى مع اهدافه المتعلقة أساساً بدفع الاستثمار ومواصلة التحكم في عجز الميزانية.

• ثمن ممثلو الجمعية التونسية للمستثمرين في رأس المال بعض الاجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2018 في علاقة خاصة بدفع الاستثمارات وتشجيعها كما قدّموا مقترحاتهم بخصوص بعضها الآخر.

جلسات عمل

04

إستماعات

08

مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2018

المزقع القيام بها سنة 2018. وأكد النواب من جبهة أهمية دور وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي في خلق مواطن شغل للشباب المعطل عن العمل مشددين على ضرورة بذل مجهودات استثنائية لمزيد جلب الاستثمارات الخارجية.

استمعت **لجنة المالية والتخطيط والتنمية** غرة نوفمبر 2017 الى وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي حول مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2018. حيث تطرّق الوزير الى تطوّرات الوضع الاقتصادي والنتائج المنتظرة لسنة 2018، كما تولى تقديم اهم محاور السياسات والبرامج

مشروع ميزانية الدولة لسنة 2018

لجنة المالية متعهدة أصالة بالنظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية وأن اللجان التشريعية الأخرى تبدي رأيا استشاريا في أبواب الميزانية التي تدخل في مجال اختصاصها طبقا لأحكام الفصل 90 من النظام الداخلي للمجلس.

شرعت معظم لجان مجلس نواب الشعب التشريعية بداية شهر نوفمبر الجاري في دراسة أبواب ميزانية الدولة المحالة اليها وفق التوزيع الذي أقره مكتب المجلس خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 25 أكتوبر 2017 والتي تم نشرها في العدد السابق من الرسالة الاخبارية. ويجدر التذكير أن

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

المجلس المكلف بالتصرف العام تقديم عرض عام حول التقديرات المالية لميزانية المجلس لسنة 2018. وكانت هذه الجلسة مناسبة لإثارة عديد المواضيع المتصلة بالمسائل المالية والإدارية للمجلس، كما تم التطرق بالخصوص الى سبل دعم وتحسين ظروف عمل النواب .

العمل على انهاء مشروع الخارطة الرقمية التي تعنى برصد وتحديد كافة أملاك الدولة. واثار أعضاء اللجنة من جانبهم عديد المسائل ذات العلاقة بعمل الوزارة على غرار مسألة استرجاع الأراضي الفلاحية وملف الأملاك المصادرة.

مجلس نواب الشعب: تولى مساعد رئيس

وزارة المالية: تطرّق الوزير الى برامج الوزارة ذات الأولوية، وتتعلّق بالأساس بقطاع الديوانة وتتمثل في مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة، الى جانب مسألة الجباية وذلك بالحدّ من ظاهرة التهريب الجبائي بالإضافة الى برامج تتعلّق بالمحاسبة العمومية. من جبهة أكد النواب ضرورة التعجيل بتغيير مجلّة الصّرف لملاءمتها مع المقتضيات الحالية للوضع الاقتصادي، مشدّدين على أهمية رقمنة الأداء على القيمة المضافة وتعميمه على جميع القطاعات.

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية: أكد الوزير أنّ الوزارة تعمل على تطبيق منظومة الحوكمة وتعزيز الرقابة لدعم الشفافية في الوظيفة العمومية. كما بيّن أنّ الوزارة بصدد

جلسات عمل

03

إستماعات

03





مجلس نواب الشعب

كما تطرّق الى برنامج الوزارة لسنة 2018 فيما يخصّ الاطار القانوني للنهوض بالاقتصاد الرقمي. وأكّد النواب ضرورة توفير خدمات الانترنت بالعديد من المدارس الاعدادية والمعاهد الثانوية، واستكمال مشروع رقمنة الادارة، الى جانب استكمال البرامج التي وعدت الوزارة بانجازها للمناطق الداخلية.

02 جلسات عمل

02 إستماعات



o لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

وزارة الثقافة: أكد الوزير الاهتمام بواقع الثقافة ولاسيما في الجهات مبيناً أن الوزارة قرّرت أن تكون 2018 سنة الآداب والكتاب من أجل دعم حضور الكتاب التونسي وتحقيق صحة ثقافية. كما أشار إلى محدودية الاعتمادات المخصّصة للوزارة ضمن ميزانية 2018. وفي هذا الصدد أشار بعض النواب الى محدودية النفقات المرصودة للتنمية في المجال الثقافي مقارنة بنفقات التصرف التي تحتل القسط الأكبر من الميزانية.

وزارة التكوين المهني والتشغيل: استعرض الوزير أهداف الوزارة الأساسية التي تعمل على بلوغها والخطط الاصلاحية التي ترمي الى تحقيقها سنة 2018 على غرار رد الاعتبار لمنظومة التكوين المهني وذلك بإعداد خطة وطنية لإصلاح هذه المنظومة والارتقاء بجودتها، كما بيّن أن وزارته تعمل جاهدة على دعم الانتدابات الى جانب دفع المبادرة الخاصة. واستنكر العديد من النواب غياب الوزارة وممثلها بالجهات الداخلية وما نتج عنه من غياب للتواصل بين الادارة والمواطن وبالتالي غياب المعلومات التي من شأنها خدمة المواطنين.

02 جلسات عمل

02 إستماعات

o لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

رئاسة الجمهورية: بيّن مدير الديوان الرئاسي أنّه تمّت مراعاة الوضع الاقتصادي للبلاد في إعداد الميزانية المخصّصة لمؤسسة رئاسة الجمهورية والتي لم تشهد ارتفاعا مقارنة بالسنة الماضية. وثمّن النواب نية مؤسسة رئاسة الجمهورية في استغلال القصور الرئاسية لأغراض ثقافية على غرار عديد التجارب المقارنة. كما أكدوا ضرورة تطوير دور الهياكل التابعة للرئاسة.

وزارة الشؤون الدينية: قدّم الوزير عرضا عن ميزانية الوزارة ومختلف الانجازات خلال الفترة السابقة. كما تطرّق الى الصعوبات التي تواجهها الوزارة لاسيما المادية منها والمتعلقة بإحكام تسيير ومراقبة المعالم الدينية. ومن جانبهم أشار النواب إلى ضعف موارد الوزارة معتبرين ان الميزانية المخصصة لها بعيدة عن الطموحات.

02 جلسات عمل

02 إستماعات



o لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة: أكد الوزير اهتمام الوزارة البالغ بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال تخصيص جزء هام من الميزانية لدعمها وإعادة هيكلتها بهدف تمكينها من الاضطلاع بدورها في خلق الثروة ومواطن الشغل، مبرزا سعي الوزارة الى تطوير ودعم عديد المؤسسات العمومية. وأكد أعضاء اللجنة ضرورة دعم المؤسسات الصغرى وتشجيع الاستثمار بالمناطق الداخلية.

وزارة تكنولوجيا الاتصال: استعرض الوزير المشاريع التي يركّز عليها عمل الوزارة والتي تندرج ضمن مشروع تونس الرقمية.



مجلس نواب الشعب

٥ لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح

رئاسة الحكومة: أفاد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب بأن جملة الاعتمادات المقترحة لسنة 2018 تقدر بـ 168 مليونا و 372 ألف دينار ، مقابل حوالي 148 مليون دينار سنة 2017 ، وذلك باعتبار نقل اعتمادات وزارة الوظيفة العمومية والحكومة. وأشار النواب الى ضعف حجم الميزانية المرصودة لرئاسة الحكومة، بالنظر الى المهام والأدوار الموكولة لها، كما تساءلوا عن استراتيجية رئاسة الحكومة في تعصير الوظيفة العمومية.

وزارة الداخلية: أوضح الوزير أن ميزانية الوزارة لسنة 2018 قدّرت بـ 2879م د مقابل 2557 م د لسنة 2017. كما أفاد بأنه وقع إعداد الميزانية وفق جملة من الأهداف المتمثلة في استكمال المشاريع المبرمجة على غرار تركيز نظام كاميرات مراقبة بتونس الكبرى وبعض الولايات، إضافة إلى إحداث بطاقة التعريف الالكترونية وجواز السفر البيومتري. وتطرّق النواب إلى التحديات الأمنية التي تعترض الوزارة وما تقتضيه من كلفة باهظة مقابل ضعف النفقات المخصّصة للتنمية.

وزارة الدفاع الوطني: بيّن الوزير أن الوزارة طلبت اعتمادات جمليّة تقدر بـ 3109 مليون دينار في المقابل خصّص لها ما قدره 2223 مليون دينار. وأرجع هذا الانخفاض إلى الوضع الاقتصادي للبلاد وسياسة الحكومة القائمة على التقشّف. كما بيّن أن أغلب الاعتمادات موجهة للتأجير العمومي ونفقات المصالح والتجهيزات. وطالب عدد من النواب بتطوير ظروف عمل العسكريين وتحسين ديوان المساكن العسكرية وظروف أداء الخدمة العسكرية وتفعيل إجراءات النقل المجاني والتعريفات المنخفضة.

وزير الشؤون المحليّة والبيئة: بيّن الوزير أن هذه الميزانية أعدت حسب الأهداف وقدّرت بـ 878 م د مقابل 840 م د سنة 2017، وتتوزّع بالأساس بين نفقات التصرف المقدّرة بـ 507 م د والمتّجهة في أغلبها للجماعات المحليّة وبين نفقات التنمية المقدّرة بـ 261 م د. وأفاد بأن المشاريع المبرمجة تتعلق خاصة بتركيز اللامركزية وآليات التحكم المحلي والعناية بالنظافة. وطالب عدد من أعضاء اللجنة برفع التنسيق بين الوزارة ووزارة التجهيز والإسكان على مستوى انجاز المشاريع وبتجميع النصوص القانونية المشتتة في مجلة بيئية.

جلسات عمل

04

إستماعات

04



اللجان تواصل النظر في مشاريع القوانين المحالة اليها

اللجان التشريعية

٥ لجنة التشريع العام

مشروع القانون المتعلق بالتّصريح بالمكاسب

توسيع قائمة المشمولين بأحكام مشروع القانون بإضافة الجمعيات والأحزاب والمؤسسات الإعلامية، مع الحرص على حماية المعطيات الشخصية.

المتعلق بالتّصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الثراء غير المشروع وتضارب المصالح بالقطاع العام. وقد ثمنت مختلف الأطراف هذه المبادرة التشريعية مقدّمين في شأنها ملاحظاتهم ومقترحاتهم. وأكد النواب من جهتهم ضرورة

عقدت اللجنة يوم 01 نوفمبر 2017 سلسلة من الاستماعات إلى كلّ من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودائرة المحاسبات واللجنة الوطنية للتّحليل الماليّة والقطب القضائي الاقتصادي والمالي، حول مشروع القانون عدد 89 / 2017



مجلس نواب الشعب

مشروع القانون المتعلق بزجر الاعتداء على القوّات المسلّحة

وعقدت اللّجنة أيام 08 و09 و15 نوفمبر 2017 سلسلة من الاستماعات الى منظّمات وجمعيات المجتمع المدني حول مشروع القانون عدد 25 / 2015 المتعلق بزجر الاعتداء على القوّات المسلّحة. وأكّد النواب وممثلو المجتمع المدني تضامهم مع الأمنيين في ما يتعرّضون له من مخاطر وضرورة حمايتهم وتوفير الظروف المهنّية اللائقة. ومن جهة أخرى أبدى ممثلو المجتمع المدني تحفظهم من بعض أحكام مشروع القانون لما اعتبروه مساً من الحريّات الفرديّة والعامة ومبادئ حقوق الإنسان.

كما استمعت اللّجنة في هذا الصدد الى وزير الدّاخلية الذي بيّن أن صياغة مشروع القانون تمّت من قبل لجنة ضمّت ممثلين عن كافّة المصالح الأمنيّة بالوزارة ورئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة والإدارة العامّة للسجون بالإضافة إلى وزارة العدل والمؤسّسة العسكريّة، وقد اقترح تكوين لجنة مشتركة تضمّ مختلف الأطراف المتدخلة لإعادة صياغة المشروع وفق رؤية توافقية، وهو ما ثمّنه عدد من النواب، حيث اعتبر أغلبهم هذا المشروع موغّل في الزجر ويحتوي عديد الإخلالات على مستوى الشّكل والمضمون.



o لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

مشروع القانون الأساسي المتعلق بهيئة حقوق الإنسان

استمعت اللّجنة يوم 08 نوفمبر 2017 الى الوزير المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان الذي قدّم أقسام وأبواب مشروع القانون المتعلقة بتركيبية الهيئة وصلاحياتها وطريقة إدارتها لمهامها. كما أشار إلى أهمية هيئة حقوق الإنسان كهيئة دستورية من شأنها أن تمثل ضماناً لحماية الحريات التي أفرزتها الثورة. وأكّد النواب من جانبهم ضرورة مراجعة مقتضيات مشروع القانون وإدخال تحسينات عليه على غرار فتح الباب للشباب وللمجتمع المدني ضمن الهيئة

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي.

استمعت اللّجنة يوم 09 نوفمبر 2017 الى وزيرة المرأة والأسرة والطفولة التي أكّدت أهمية المصادقة على الاتفاقية المذكورة ودورها في دعم المنظومة القانونية التونسية المتعلقة بحماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي. وأكّد أعضاء اللجنة أهمية انضمام تونس إلى هذه الاتفاقية داعين الى ضرورة تطوير التشريعات المتعلقة بالطفولة ومعالجة جميع الإشكالات التي يعاني منها هذا القطاع، الى جانب تكثيف الرقابة على محاضن ورياض الأطفال.

o لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعيّة والبيئة

استمعت اللّجنة يوم 08 نوفمبر 2017 إلى وزير الشؤون المحلية والبيئة حول مشروع القانون عدد 75 لسنة 2013 يتعلق بتنقيح القانون عدد 34 لسنة 2007 المؤرخ في 4 جوان 2007 والمتعلق بنوعية الهواء، ومقترح قانون عدد 87 لسنة 2015 يتعلق بمنع انتاج الأكياس البلاستيكية غير القابلة للتحلل واستيرادها وتسويقها وتوزيعها، وقد تقرر انتظار الدراسة التي تعدّها الوزارة ليتم استكمال النظر فيه. كما تمّ أرجاء الحسم في مشروع القانون عدد 75 لسنة 2013 في انتظار مشاريع القرارات التطبيقية التي شرعت الوزارة في إعدادها.



مجلس نواب الشعب

o اللجنة الانتخابية

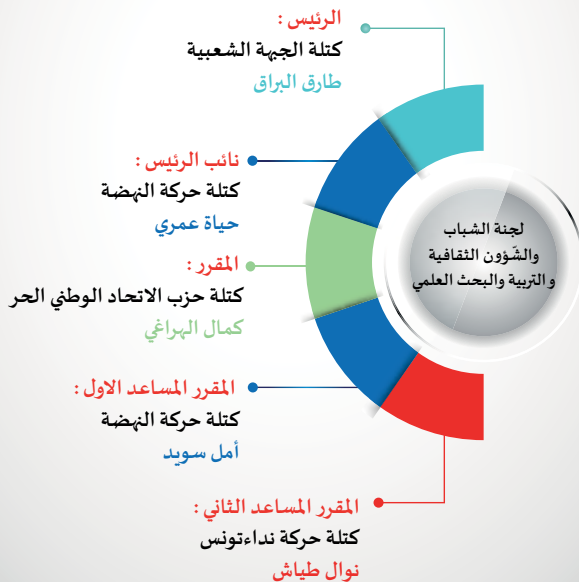
اجتمعت اللجنة يومي 13 و 15 نوفمبر الجاري لاستكمال دراسة ملفات مرشحي الكتل النيابية لعضوية المحكمة الدستورية والمصادقة على تقريرها في هذا الشأن. وتكون بذلك اللجنة وافقت على 8 ترشيحات إجمالاً، 6 مختصين في القانون و 2 غير مختصين في القانون.

اللجان الخاصة الغير قارة

في اطار التمهيد للانطلاق الفعلي لأشغالها خلال الدورة البرلمانية الجديدة، اجتمعت لجنة التحقيق حول شبكات التجنيد التي تورطت في تسفير الشباب التونسي إلى مناطق القتال يوم 08 نوفمبر 2017. حيث اتفق الأعضاء على الابقاء على نفس منهجية العمل التي تم تحديدها في الدورة السابقة مع تضمين قائمة الاستماعات الجمعية والنقابات وترك المجال مفتوحاً لأي جهة ترغب في الافادة بشهادات ومعطيات.

تركيز مكاتب اللجان

استكمل مجلس نواب الشعب خلال النصف الأول من شهر نوفمبر تركيز مكاتب اللجان القارة التشريعية تحت إشراف رئيس المجلس السيد محمد الناصر، كما تم تركيز مكاتب خمس لجان خاصة. وفيما يلي التركيبة الجديدة لمكاتب اللجان:



o لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

اجتمعت اللجنة يوم 08 نوفمبر 2017 حيث ضبطت أولوياتها للفترة القادمة مع الحرص على مناقشة مشاريع القوانين المتبقية من السنة البرلمانية المنقضية، واستمعت اللجنة يوم 11 نوفمبر 2017 الى مدير المجلس الدولي للزيتون والى ممثل عن وزارة الفلاحة بخصوص موسم جني الزيتون والصعوبات التي تعترض هذا القطاع. وقد تمّ التأكيد على ضرورة الاهتمام بهذا القطاع باعتبار دوره في دعم اقتصاد البلاد والعمل على تحسين المواصفات العالمية لزيت الزيتون التونسي.

o لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

نظرت اللجنة يوم 08 نوفمبر 2017 في مقترح القانون عدد 85/2017 المتعلق بتنقيح الباب السابع والفصول 77 و 78 و 79 و 80 من مجلة الأحوال الشخصية بهدف تغيير عبارة "اللقيط" المضمنة صليها باعتباره لا يمثل توصيفاً قانونياً متلائماً مع المنظومة التشريعية الحالية المتعلقة بالأطفال المهملين ومجهولي النسب.

o لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح

واصلت اللجنة يومي 01 و 02 نوفمبر 2017 النظر في فصول مشروع القانون الأساسي عدد 48/2017 المتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحلية، حيث تداولت بخصوص الفصول من 79 الى 88 وصوّتت على أحكامها.

اللجان الخاصة

o لجنة الأمن والدفاع

صادقت اللجنة في جلستها المنعقدة يوم 08 نوفمبر 2017 على تقرير نشاطها للدورة العادية الثالثة 2016-2017. وقد تضمّن التقرير تقديمًا عامًا لأشغال اللجنة من جلسات استماع وزيارات ميدانية وعمل رقابي خلال الفترة المنقضية، كما استعرض التوصيات المنبثقة عن مختلف هذه الاشغال.



مجلس نواب الشعب





مجلس نواب الشعب





مجلس نواب الشعب

الجلسات العامة

07 نوفمبر 2017

المصادقة على مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2017 برمته بـ 109 نعم و 05 احتفاظ و 12 رفض
الموافقة على مشروع قانون عدد 68/2017 يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 6 جويلية 2017 بين وزارة المالية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة برمته بـ 124 نعم و 07 احتفاظ و 11 رفض

11 نوفمبر 2017

خصّصت هذه الجلسة لتوجيه اسئلة شفاهية إلى كلّ من السيدين وزير التربية ووزير التجهيز والإسكان والهيئة الترابية. وقد طرح السادة النواب ماهر المديوب ومحمود القاهري وهيك بلقاسم اسئلة تعلّقت بوضعيات الأساتذة الناجحين في مناظرة الكاباس 2017 والأساتذة المتعاقدين في دول الخليج العربية والجمهورية التركية وحول المناظرة المتعلقة بالدخول إلى مرحلة تكوين للحصول على

14 نوفمبر 2017

المجستير المهني في علوم التربية. من جانبهما تساءل النائبان سهيل العلوي وجميلة كسيكسي دبش حول ديوان قيس الأراضي ومشروع رقمنة الديوان والأرشيف وحول اسباب تعطل أشغال مركب تكنولوجيا الاتصال بالنحلي بولاية اريانة
انتخاب السيد محمد التليلي المنصري رئيساً للهيئة العليا المستقلة للانتخابات بـ 115 صوت.

تمهيداً لانطلاق المداولات بشأنه:

مشروع قانون المالية لسنة 2018 موضوع يوم دراسي بمجلس نواب الشعب

لمطامح الشعب وعدم التغافل عن مشاغله استجابة للثقة التي منحه اياها. وقدّم وزير المالية عرضاً مفصلاً عن مشروع القانون مشيراً الى اشتداد الضغوطات على التوازنات المالية للبلاد. كما قدّم بقيّة المتدخلون ملاحظاتهم ومقترحاتهم لتعديل مشروع القانون، والتي تفاعل معها الوزير ايجابياً. ومثّل النقاش مناسبة للتأكيد على أهمية الحفاظ على الموازنات المالية في هذه المرحلة الاقتصادية الصعبة وضرورة توفير رؤية أوسع لميزانية الدولة على المدى المتوسط والبعيد وخلق الثروة والمشاريع الكبرى للخروج من الازمة الاقتصادية.

في اطار توسيع دائرة النقاش حول مشروع قانون المالية لسنة 2018، ولفتح المجال لمختلف الأطراف لتقديم ملاحظاتهم ومقترحاتها بشأنه، نظمت الأكاديمية البرلمانية يوم 02 نوفمبر 2017 يوماً دراسياً أشرف عليه رئيس مجلس نواب الشعب وحضره كلّ من السيد رضا شلغوم وزير المالية والسيد منجي الزحوي رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية والسيد حكيم بن حمودة وزير المالية الاسبق وممثلين عن الاتحاد العام التونسي للشغل وعن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وعن هيئة الخبراء المحاسبين الى جانب عدد هام من النواب والخبراء.

ويهدف هذا اليوم الدراسي الى مناقشة الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2018 بتأطير من ثلّة من الخبراء في المجال المالي والاقتصادي وإيجاد الأجوبة الشافية للأسئلة العالقة، بغية الاستفادة منها في نقاشات النواب لمشروع القانون صلب اللجان أو على مستوى الجلسات العامة.

أشار السيد محمد الناصر خلال كلمته في مفتح اليوم الدراسي الى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية العسيرة التي يدرس في ظلّها مشروع قانون المالية، كما شدّد على ما تتطلبه المرحلة من توضيحات مؤكّداً أن تقاسمها يجب أن يكون عادلاً وموجّهاً إلى تحقيق هدف وطني أكيد وثابت. هذا وأكّد رئيس المجلس مسؤوليّة المؤسسة البرلمانية في الانتصار

